

الأبعاد الجنائية والاجتماعية لجرائم خطف الأطفال*

وفاء نعيم**

إن الجريمة ظاهرة إنسانية طبيعية عاصرت جميع المجتمعات قديمها وحديثها، المتقدمة منها والنامية، واهتمت المجتمعات بأمرها وأمر مرتكبيها منذ الأزل، وبدأ ينظر إلى الجريمة نظرة اجتماعية فأنحصرت في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع، وعليه يمكن القول إن السلوك الإجرامى هو سلوك إنسانى يناقض القيم والمعايير السائدة فى المجتمع، كما أدت التغيرات التى مرت بها المجتمعات من تطورات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية إلى إحداث تغيرات فى كم الجرائم وأنواعها واتجاهاتها، إلا أن جرائم خطف الأطفال تمثل واحدة من أهم وأخطر الجرائم التى يمكن ارتكابها فى العصر الحديث، نظراً لما تمثله من مساس بحياة وحرية وأمان فئة من أضعف الفئات المشمولة بالحماية فى المجتمع ألا وهى فئة الأطفال.

وتعد جريمة خطف الأطفال من الجرائم التى لا زالت تستقطب اهتمام الباحثين والعلماء؛ لما لها من آثار تتعكس على صيرورة الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها، وتمس بسلامة الأفراد مادياً ومعنوياً، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأطفال وحياتهم ومستقبلهم، وإمكانية الاعتداء عليهم، وتتبع بشاعة تلك الجرائم من كونها تمثل اعتداءً سافراً على عنصرين من أهم مقومات المجتمع وهما الحرية الفردية المرتبطة بالحقوق الأساسية للإنسان، بالإضافة إلى النظام العام والآداب العامة فى المجتمع. ولعل أخطر تأثيرات جرائم خطف الأطفال يتمثل فى الانتقال بالجريمة من المجتمع الداخلى إلى المجتمع الدولى، وتسخير وسائل المواصلات وتكنولوجيا الاتصالات والتقدم العلمى بمختلف مجالاته

* ملخص لبحث الأبعاد الجنائية والاجتماعية لجرائم خطف الأطفال، والذى أجرى فى إطار عمل قسم بحوث المعاملة الجنائية، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. تشكلت هيئة البحث من كل من الأستاذة الدكتورة نجوى حافظ مشرفاً ومحرفاً، الأستاذ الدكتور شحاتة زيان، والأستاذة الدكتورة منال عمران، والدكتور سامح المحمدى، والدكتورة وفاء نعيم، والباحث أحمد الصغير، والباحثة مها إسماعيل، والباحثة رنا حمدى.

** أستاذ علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثمانى، مايو ٢٠٢٤

لتحقيق وتيسير الأغراض الإجرامية غير المشروعة، مما أدى إلى تطور الجريمة بوجه عام وظهرت منها أنماط جديدة على مختلف كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، فزادت معاناة العالم من الجريمة المنظمة وأبرزها جرائم خطف الأطفال، الأمر الذى يلقى بظلاله على حتمية أن يتوازى مع هذا التطور الإجرامى الدولى تنامى آليات وإجراءات التعاون الدولى فى مواجهة مرتكبى تلك الجريمة، وعدم إعطائهم الفرصة ليكونوا بمنأى عن المساءلة الجنائية حتى لو لم يكونوا على أرض الدولة الذين ارتكبوا فيها ذلك الفعل الإجرامى.

لذا تتحدد أهمية الدراسة الراهنة باعتبار أن جريمة خطف الأطفال جريمة غير مستحدثة، بل موجودة منذ فترات طويلة سابقة لكن ما دفع هيئة البحث إلى الاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة دراسته من كل النواحي الاجتماعية والنفسية والقانونية هو تنامى تلك الجريمة فى الآونة الأخيرة؛ حيث إن مثل هذا النوع من الجرائم يسبب حالة من القلق والتوتر فى المجتمع المصرى متمثلاً فى أولياء الأمور والقائمين على العدالة الجنائية، وأجهزة إنفاذ القانون وحفظ الأمن الاجتماعى والجنائى فى المجتمع، الأمر الذى جعل الحاجة ماسة إلى لفت أنظار جميع المهتمين بهذا الموضوع الخطير من أجل وضع استراتيجية متكاملة من كل النواحي لمواجهة هذه المشكلة الخطرة، والعمل على تفكيك بنيتها الأساسية والتنظيمية؛ حيث إنه غالباً ما تتم جريمة الخطف من خلال سلسلة من الأفعال المتتابعة من شبكات خطف الأطفال، وهو ما يتطلب التنبه لخطورة بعدها الدولى والعمل على تجفيف منابعها ومصادر تمويلها وعائدات إجرامها المنظم، أملاً فى الحد من انتشارها فى المجتمع المصرى.

ويزيد من أهمية هذا الموضوع أن جرائم خطف الأطفال لا تُعد من الجرائم البسيطة فقط، والتي يمكن أن تنتهى بمجرد اكتمال أركانها المادية والمعنوية فقط، بل قد تُعد هذه الجريمة مجرد بداية لسلسلة أخرى من الجرائم التابعة أو المرتبطة بها.

إشكالية الدراسة

إن الهدف الرئيسى للعديد من جرائم خطف الأطفال ليس هو فعل الخطف فى حد ذاته بقدر الجرائم الأخرى المرتبطة بجريمة خطف الأطفال مثل تجارة المخدرات والسرقة والتسول والنصب والاتجار بالأعضاء البشرية والاستغلال الجنسى وغيرها من الجرائم الخطرة التى تهدد السلم الاجتماعى فى

المجتمع. ويؤدي مثل هذا التشابك في الجرائم إلى ندرة أو قلة إحصائيات جرائم خطف الأطفال في حد ذاتها؛ حيث تكون أحد الأساليب لارتكاب جرائم أخرى أكثر جسامة، خاصة أنه يتم غالبًا قيد الإبلاغ عن اختفاء الطفل على أنه متغيب أو مفقود وليس تحت تصنيف خطف الأطفال. ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الوثائق الدولية والإقليمية التي تنادى دومًا بالحفاظ على حقوق الإنسان بالنسبة لفئة الأطفال وضرورة توفير أفضل سبل الحماية والوقاية لهم وعدم التعدي على حقوقهم الأساسية في الحرية والتنقل والاعتداء الجسدى وغيرها من صور الحماية الدولية لحقوق الطفل.

ومن هنا تتبلور أهمية وضرورة هذه الدراسة للحفاظ على حق الطفل في الأمن والحفاظ على الجسد والحرية الشخصية في التنقل. ونظرًا لصعوبة الحصول على بيانات إحصائية عن جرائم خطف الأطفال بصفة عامة؛ وما يرتبط بها من جرائم لاستغلال تلك الفئة من الأطفال بصفة خاصة؛ سعى البحث إلى الوقوف على آراء عينة عمدية من الجمهور العام وعينة من أسر الأطفال ضحايا الخطف، وكذلك عينة من الخبراء المعنيين والمهتمين بالموضوع حول أنماط تلك الجرائم ودوافعها وعوامل استهداف الأطفال كضحايا، ودور الأسرة والسياقات المحيطة في وقوعها، وأساليب المواجهة والوقاية.

اعتمدت الدراسة- أيضًا- على واقع الأطر التشريعية المحددة لجرائم خطف الأطفال وأنماطها، وموقف المشرع المصرى تجاه عقاب تلك الجرائم ومستوى التشديد فى ضوء خطورة فعل الخطف فى علاقته بالظروف المحيطة بالفعل ومدى استغلال الضحية فى الموقف الإجرامى.

كما حاولت الدراسة التعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية على أسر الأطفال الذين تعرضوا للخطف، فى محاولة للوصول إلى سد الذرائع والثغرات الأمنية والقانونية والاجتماعية لظاهرة خطف الأطفال. هذا بجانب بحث آراء الخبراء فى مختلف التخصصات الاجتماعية والجنائية والنفسية حول تلك الجريمة وأبعادها وسبل مواجهتها.

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة فى المقام الأول إلى التعرف على موقف المشرع المصرى من جرائم خطف الأطفال، وكيفية معالجته لها، وأهم وسائل المكافحة التى اعتمدها المشرع المصرى، مع تحديد دقيق لماهية جرائم خطف الأطفال والصور الشائعة لارتكابها ورؤى الجمهور العام وأسر الأطفال ضحايا جرائم الخطف لتلك الجرائم وعقوباتها ودوافعها ومقترحات المواجهة. وهو ما يتحدد فى الأهداف التالية:

- التعرف على الظروف المؤدية لوقوع الأطفال كضحايا لجرائم خطف الأطفال.
- الكشف عن الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية الواقعة على أسر ضحايا هذه الجرائم.
- معرفة دور الأسرة فى جعل الطفل ضحية للخطف، وفى الحماية منه.
- تحديد أنماط جرائم الخطف فى التشريع الجنائى المصرى والظروف المرتبطة بكل نمط فى علاقتها بالعقوبة الجنائية.
- التعرف على الدوافع المادية والنفسية والاجتماعية التى تدفع الجناة لارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم.
- التعرف على الصور الشائعة لجرائم خطف الأطفال.
- التعرف على أساليب المواجهة ومقترحات الوقاية للحد من هذه المشكلة.

تساؤلات الدراسة

- حاولت الدراسة الراهنة الإجابة عن التساؤلات الآتية:
- ما أهم الصور الشائعة لجرائم خطف الأطفال؟
 - ما أهم الجرائم المرتبطة بجرائم خطف الأطفال؟
 - ما الظروف والملابسات التى تصاحب حدوث جريمة الخطف؟
 - ما الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لانتشار جرائم الأطفال؟
 - ما الخصائص والدوافع الاجتماعية والنفسية والقانونية التى تدفع الجناة إلى ارتكاب هذه الجريمة على وجه التحديد؟
 - ما الدور السلبي الذى تلعبه الأسرة المصرية فى تسهيل ارتكاب جرائم خطف الأطفال؟

- ما الآثار النفسية والاجتماعية والأمنية لجرائم خطف الأطفال على الأسرة والمجتمع؟
- ما الآليات والإجراءات المقترحة للحد من ظاهرة خطف الأطفال؟
- ما وسائل المكافحة لمواجهة جرائم خطف الأطفال؟

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على الأسلوب الوصفي التحليلي لبيانات الدراسة بالجمع بين الأسلوب الإحصائي، وكذلك التحليل الكيفي سعياً إلى وصف وتحليل مشكلة خطف الأطفال من كل جوانبها وأبعادها والظروف المحيطة بها.

أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على ثلاث أدوات رئيسية بهدف دراسة جريمة خطف الأطفال من أبعاد مختلفة ومن خلال رؤى الجمهور العام والخبراء الاجتماعيين والنفسيين والقانونيين والأسر التي تعرض أحد أطفالها للخطف، والتي تمثلت في: استمارة الجمهور العام، دليل مقابلة متعمقة مع أسر الأطفال الذين تعرضوا للخطف، دليل مقابلة متعمقة مع خبراء العدالة الجنائية (ضباط وقضاة ومحامين) ومستشارين اجتماعيين ونفسيين.

النطاق الجغرافى

استناداً إلى الإحصاءات المتاحة من تقارير الأمن العام خلال السنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٢ وتتبع انتشار جرائم الخطف بصفة عامة لوحظ ما يلي:

أولاً: ارتفاع معدلات جريمة الخطف بشكل تدريجى على مستوى محافظات الجمهورية بصفة عامة من ٣٦ جريمة خطف عام ٢٠٠٧ إلى ٥٨١ جريمة خطف فى عام ٢٠١٢.

ثانياً: ارتفاع معدلاتها فى إقليم القاهرة الكبرى بصفة خاصة (الذى يشمل محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية)، ومن ثم تم تحديد منطقة الدراسة لتكون فى إقليم القاهرة الكبرى (محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية).

عينه الدراسة

١- عينه الجمهور العام

تم اختيار نحو ١٥٧٤ مفردة بطريقه الإتاحه من الجمهور العام فى محافظات القاهره الكبرى، وفى هذا النوع من العينات (وهى عينه غير احتماليه) تم سحب مفرداتها وفقاً للخصائص الديموجرافيه التاليه: (النوع، السن، الحاله التعليميه، الحاله الاجتماعيه)، وتمت مراعاة التوزيع الديموجرافى للعينه مع التوزيع الديموجرافى للمجتمع المصرى.

٢- عينه الخبراء

اشتملت على ٥٨ مفردة من مختلف التخصصات منها أساتذه الجامعات، وضباط الشرطه، ووكلاء النيابة والقضاة وبعض المحامين.

٣- عينه أسر الأطفال المخطوفين

بلغت عينه أسر الأطفال المخطوفين ٤٩ أسرة، تم الوصول إليهم باستخدام أسلوب كره الثلج. تم عرض ماده هذه الدراسه فى تسعة فصول بالإضافة إلى المقدمه.

أهم النتائج

نستعرض الورقه الراهنه نتائج هذا التقرير وفقاً لعدة محاور:

المحور الأول: المعالجه الجنائيه لجرائم خطف الأطفال والجرائم المرتبطه بها فى التشريع المصرى

تشير بيانات هذا المحور إلى أن المشرع المصرى تطرق للعديد من الصور والأنماط التى يمكن أن تكون محلاً لجريمه خطف الأطفال، حيث جرم المشرع حالات خطف الأطفال من قبل أحد أعضاء الأسرة، وقرر لها عقوبه بسيطه وهى الحبس مدة لا تزيد على سنه، فى إطار الفلسفه القائمه على الحفاظ على الروابط الأسريه، بعد أن كان قديماً لا يعد خطف الأطفال من أحد أفراد الأسرة جريمه بالمفهوم القانونى البسيط، إلا أن ذلك الواقع تغير بعد ظهور العديد من المشكلات بين أفراد الأسرة الواحده، وإمكانية امتناع تسليم الطفل لمن له الحق فى ذلك، كما تناول المشرع المصرى جريمه خطف الأطفال حديثى الولاده، وهى من الصور الشائعه، خاصة فى المستشفيات والمراكز الطبيه والعيادات الخاصه، وقرر المشرع عقوبه لهذا النمط من الجرائم، وهى السجن مدة لا تقل عن سبع

سنوات، بالإضافة إلى جرائم خطف الأطفال دون تحايل أو إكراه والتي لم يشترط المشرع لقيامها استخدام أى من وسائل الإكراه المادى أو المعنوى، وتقدر عقوبة هذه الصورة بالسجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنوات. وإذا كان الخطف مصحوباً بطلب فدية تكون العقوبة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على عشرين سنة، ويحكم على مرتكب هذه الجريمة بالإعدام أو السجن المؤبد إذا اقترنت بها جريمة موقعة المخطوف أو هناك عرضه.

كما تناول المشرع المصرى صورة من صور المشدد لجرائم خطف الأطفال والتي يتم ارتكابها باستخدام وسائل الإكراه المادى أو المعنوى، وفيها تكون العقوبة السجن المؤبد. وتشدد هذه العقوبة لتصل إلى الإعدام إذا ما اقترنت بها موقعة الطفل أو هناك عرضه، ويلاحظ هنا أن المشرع يرنو إلى توفير أقصى حماية للطفل بغض النظر عن التأثير على إرادته ليصل فى الصورة الأخيرة لأقصى درجات التشدد فى عقاب الجانى. ومن زاوية أخرى تطرق المشرع المصرى إلى بعض الصور الخاصة لجرائم خطف الأطفال والجرائم المرتبطة بها، وأبرزها جرائم استغلال الأطفال فى الدعارة، وقرر لها عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات. وكذلك جرائم استغلال الأطفال وتعريضهم للانحراف وتسخيرهم فى ارتكاب الجريمة والتي قرر لها المشرع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين، بالإضافة إلى جرائم خطف الأطفال والاتجار بهم والواردة بقانون الطفل والتي تكون عقوبتها السجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات، وتتم مضاعفة العقوبة فى حال ارتكابها من قبل جماعة إجرامية منظمة، ولم يغفل المشرع المصرى أن يتطرق إلى جرائم خطف الأطفال وارتباطها بجرائم الاتجار بالبشر، حيث أفرد مختلف صور الأفعال المادية لهذه الجريمة والمتمثلة فى البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بها أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو التسلم أو الإيواء أو الاستقبال، وقرر المشرع عقوبة لهذه الصور من الجريمة لتصل إلى السجن المؤبد. كما أقر المشرع المصرى بسط مزيد من الحماية على ضحايا تلك الجرائم؛ حيث أقر بأهمية صون هوية المجنى عليه وعدم الإفصاح عنه أو الشاهد فى الدعوى الجنائية. كما قرر إعفاء المجنى عليه من المسؤولية المدنية والجنائية عن أية جريمة من جرائم الاتجار بالبشر التى يتم استغلال الأطفال فيها متى نشأت أو ارتبطت مباشرة بكونه مجنياً عليه.

ولا شك أن الفلسفة الرئيسة لأي نظام تشريعي تدور حول كيفية مكافحة الجريمة ومعاقبة مرتكبيها بكل الطرق والوسائل الممكنة؛ بهدف الحد من ارتكاب الجرائم المختلفة وتحقيق السلم والأمن الاجتماعي للمواطن. وفي هذا الإطار قرر المشرع المصري مجموعة من العقوبات المترتبة في نطاق مكافحة جرائم خطف الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم والاعتداء عليهم، إلا أن المشرع المصري في الوقت ذاته سلك طريقاً واقعياً للحد من ارتكاب هذه الجريمة؛ مراعاة لظروف الواقع ولتأمين كشف تلك الجرائم؛ إذ أقر مجموعة من الحالات يتم فيها إعفاء المتهم من العقوبة المقررة، وذلك في قانون مكافحة الاتجار بالبشر المرتبطة بخطف الأطفال، حيث يتم الإعفاء من العقاب في حالة إذا بادر أحد الجناة بإبلاغ أي من السلطات المختصة بالجريمة ومرتكبيها قبل علم السلطات بها. كما أنه يجوز للمحكمة أن تعفى المتهم من العقوبة الأصلية إذا حصل الإخبار بعد علم السلطات بالجريمة وأدى إلى كشف باقى الجناة وضبطهم الأموال المتحصلة منها، إلا أن المشرع المصري أقر بعدم انطباق الأحكام السابقة المتعلقة بالإعفاء من العقوبة إذا نتج عن الجريمة وفاة المجنى عليه أو إصابته بمرض لا يرجى الشفاء منه أو بعاهة مستديمة.

المحور الثانى: نظرة علم الإجرام لجرائم خطف الأطفال فى مصر

سعى هذا المحور إلى تقديم وصف شامل للعملية الإجرامية المرتبطة بخطف الأطفال، والأطر النظرية التى تناولتها بالدراسة، والأطراف المتفاعلة لإنتاج السلوك الإجرامى، واللوائح الإجرامية لعملية الخطف، أخذاً فى الاعتبار النقص الواضح فى المعلومات المتوفرة عن تلك الجرائم بالمجتمع المصرى، وقيود التعامل مع القضايا، وصعوبات مقابلة المجرمين، وغيرها من مخاوف الجمهور من التعامل أو الإدلاء بأرائهم بصراحة وواقعية؛ رغم كل محاولات الطمأنة من فريق البحث . وقد تبين من نتائج هذا المحور ما يلى:

أن عمر الطفل الأكثر تعرضاً للخطف هو (٧) سنوات يليه عمر (٩) سنوات، وكان أكثر الأطفال المخطوفين من الذكور، ونسبة قليلة من الإناث، ولم يتبين الفاعل فى نسبة كبيرة من الجرائم، وكانت النسبة الغالبة من مرتكبي جرائم الخطف من الغرباء، مع أقلية من الأقرباء والأهل، وكانت الجرائم ترتبط بالاغتصاب، وأحياناً الانتقام؛ "حيث يخنق ويقتل الطفل"، لم يتم التواصل بين الجناة

والأهالى فى الغالبية العظمى من الحالات، وكذلك لم يتم القبض على الغالبية العظمى من الجناة، وكانت نسبة العائدين لأسرهم قليلة قياساً بعدد الحالات، كما تبين معاناة هذه الحالات من مظاهر الصدمة النفسية، والإعياء والإيذاء البدنى والنفسى والحرمان، ولم تقدم لهم خدمة تأهيلية متخصصة إلا فى النادر من الحالات.

وفىما يخص الجناة فإن مظاهر الاضطراب السيكوباتى والاستعداد الإجرامى وعدم الانضباط الأخلاقى أو السلوكى، أو الدينى غالبية على صفات الجناة عند مقابلة الخبراء.

المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية لجريمة خطف الأطفال

سعى هذا المحور إلى محاولة الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لجرائم خطف الأطفال، وذلك من وجهة نظر الخبراء والجمهور العام، ولتحقيق هذا الهدف تم التركيز على المحاور التالية:

- العوامل الاجتماعية المؤدية لجريمة خطف الأطفال من وجهة نظر الجمهور العام والخبراء.
- الوعى بجريمة خطف الأطفال لدى الجمهور العام والخبراء.
- الفئات الاجتماعية التى ترتكب وتسهل جريمة خطف الأطفال.
- السياق الاجتماعى لجريمة خطف الأطفال.
- الآليات الأسرية فى مواجهة جرائم خطف الأطفال.

وقد كشفت النتائج عن زيادة إحساس الجمهور العام والخبراء بتنامى جرائم الخطف فى العقدين الأخيرين، فقد أشار إلى ذلك ما يقرب من نصف عينة الجمهور العام بنسبة ٤٥,٣٪، كما أكد معظم عينة الخبراء بنسبة ٧٩,٣٪ على ذلك، وهو ما يتسق مع ما جاء فى تقارير الأمن العام، فطبقاً لهذه التقارير بلغ عدد حالات الخطف عام ٢٠٠٧ (١٦ حالة خطف) ارتفعت إلى (١١٨ حالة) عام ٢٠١٢، الأمر الذى يعنى ارتفاع هذه الحالات خاصة مع فترات التحول والانتقال من مرحلة سياسية إلى أخرى.

أكدت النتائج أن الأسباب الدافعة لجريمة خطف الأطفال تحددت فى: انتشار الفقر، الانفلات الأمنى، إهمال الأسرة، البطالة، عدم وجود أحكام رادعة، وتدل هذه البيانات على أنه كلما ازداد الفقر

ارتفعت معدلات انتشار الجريمة، خاصة في مراحل التغيير السياسى والاجتماعى التى تصاحبها العديد من المشكلات الاجتماعية، يأتى فى مقدمتها ارتفاع معدلات الجريمة.

أشارت النتائج إلى أن "فئة الشباب" من أكثر الفئات التى ترتكب جرائم خطف الأطفال، ويرتبط ذلك بارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، لذلك يلجأ البعض منهم إلى ارتكاب الجرائم بشكل عام وخطف الأطفال تحديداً من أجل الحصول على المال.

كما أظهرت النتائج أن المناطق العشوائية من أكثر المناطق التى تنتشر فيها جرائم خطف الأطفال فى حين أكدت عينة الخبراء أن (المولات، الأسواق، المناطق العشوائية، الحدائق العامة والمتنزهات، أمام المدارس) مناطق تنتشر فيها هذه الجريمة، مما يعنى أن العامل المشترك فى هذه المناطق هو "الازدحام" والذى يعد عاملاً رئيساً فى تسهيل مهمة الخطف لإلهاء الوالدين واستدراج الطفل والهروب به مما يصعب ملاحظته.

أوضحت النتائج أن الأساليب التى يستخدمها الخاطفون أثناء عملية الخطف ما بين أسلوب "القوة والإجبار" أحياناً وذلك فى حالة إذا كان الخاطف يركب وسيلة نقل سريعة.

يعد استخدام المواد المخدرة من أكثر الأدوات التى يستخدمها الخاطفون وفقاً لآراء الجمهور العام والخبراء، أثناء عملية الخطف، وذلك لأن طبيعة الطفل فى حالة الشعور بالخوف، أو وجوده مع غرباء يبدأ فى الصياح والبكاء، وهو ما سيؤدى إلى كشف جريمتهم، ثم يأتى بعد ذلك استخدام الدراجة البخارية "الموتوسيكل" والتوكتوك فى عملية الخطف وذلك لسرعة وسهولة التنقل بها، خاصة فى الأماكن المزدحمة.

تعد زحمة الشوارع وإهمال الأسرة من أكثر الظروف التى تسهل عملية الخطف، جاءت أهم الآليات الأسرية لحماية الأبناء من الخطف هى على الترتيب (تقليل الخروج ليلاً، تعليم الأبناء كيفية الدفاع عن أنفسهم، توعية الأبناء، خاصة أثناء سيرهم بالشوارع، عدم تركهم بمفردهم، معرفة أصدقائهم).

المحور الرابع: الرؤية القانونية للواقع التطبيقي لجرائم خطف الأطفال وآليات مكافحتها

سعى هذا المحور إلى التعرف على آراء الجمهور العام وخبراء العدالة الجنائية وأسر الضحايا الذين تعرضوا للخطف في أبرز صور الواقع التطبيقي لهذه الجريمة وأهم الجرائم المرتبطة بها وآليات ارتكابها وأساليب الإكراه المادى والمعنوى بها، بالإضافة الى التعرف على الخبرة الشخصية للمواطنين بحالات ارتكاب جرائم خطف الأطفال وكيفية التصرف بشأنها، ومستقبل التعامل الجنائى مع مرتكبيها، وأبرز البدائل العقابية فى هذا الصدد، ودور الدولة بالتشباك مع المشاركة المجتمعية فى الحد من هذه الجرائم وأبرز المعوقات فى هذا الصدد، وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر الصور شيوعاً فى جرائم خطف الأطفال هى ارتكابها عن طريق العصابات الإجرامية المنظمة، وأن اتجاه المجرمين إلى اختطاف الأطفال بصورة محددة يرجع للعديد من الاعتبارات أهمها: التجارة الرائجة للأعضاء البشرية، وإمكانية استغلال الأطفال فى العديد من الجرائم الأخرى، مع التأكيد على أن ارتكاب هذه الجرائم لا يمكن أن يتم دون استخدام العديد من أدوات الإكراه المادى والمعنوى التى نص عليها القانون فى سبيل تشديد العقاب على مرتكبيها، وأبرز الأدوات الأسلحة النارية والبيضاء وأدوات التخدير والتنكر فى زى غير حقيقى، وتمثلت أبرز الجرائم المرتبطة بجرائم خطف الأطفال فى الابتزاز، وتجارة الأعضاء البشرية، والبيع، والاستغلال فى التسول والنصب والسرقه وتجارة المخدرات والدعارة.

ومن جهة أخرى فقد ظهر من خلال هذه الدراسة وجود العديد من المواطنين الذين شهدوا بصورة واقعية حالات لارتكاب جرائم خطف الأطفال، لذا اهتمت الدراسة بالتعرف على تقييمهم لهذه التجربة وكيفية تفاعلهم مع الجريمة ومرتكبيها فى ضوء تقييم الوعى المجتمعى ودوره فى الحد من هذه الجريمة، واتضح أن الغالبية العظمى تفاعلت مع هذا الحدث الإجرامى من خلال تجميع أكبر قدر من المواطنين ومحاولة استخلاص الطفل المخطوف، وإن كان ذلك الإجراء لا ينفى اتجاه البعض الآخر إلى اتباع الطرق الرسمية وإبلاغ السلطات الأمنية المخولة لهذا الأمر، كما اتضح من نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة ترى أن جرائم خطف الأطفال تمثل خطورة كبيرة على الفرد والمجتمع، لذا يجب أن تتراوح عقوبتها بين السجن مدة طويلة أو الإعدام، كما اتضح أن هناك العديد من المعوقات التى تؤدى إلى تقاعس المواطنين عن الإبلاغ عن جرائم خطف الأطفال، أهمها: الخوف من الدخول فى مشكلات مع مرتكبي هذه الجرائم وأعوانهم، وتعدد وطول إجراءات التحقيقات وصولاً

إلى الحكم النهائي على المجرمين، بالإضافة إلى نتيجة في غاية الأهمية وهي إلقاء اللوم على أهل الضحية باعتبارهم المتسببين في هذه الجريمة بإهمالهم لأطفالهم، وفي هذا الصدد طالب المواطنون في عينة الدراسة بضرورة أن تكون هناك حماية حقيقية للمبلغين والشهود في جرائم خطف الأطفال عن طريق الحفاظ على سرية بياناتهم الشخصية، وحمايتهم من مرتكبي هذه الجرائم؛ حتى يكون ذلك مشجعاً للمواطنين في التفاعل مع السلطات العامة في الحد من هذه الجرائم. كما خلصت الدراسة إلى أن المبتغى من فلسفة التجريم والعقاب هو مكافحة الجريمة والعمل على الحد منها أيًا كانت الطريقة المتبعة في ذلك، ومن هنا ظهرت بعض البدائل القانونية التي يمكن أن يلجأ إليها المشرع المصري في سعيه نحو الحد من جرائم خطف الأطفال، وجاء أهمها في إمكانية تخفيف العقوبة على مرتكبي تلك الجرائم أو إعفائهم منها في حالة قيامهم بإعادة الطفل إلى نويه وتسليم نفسه للسلطات العامة، ومساهمتهم في تمكين السلطات من إلقاء القبض على باقى التشكيل الإجرامى على غرار الفلسفة التي اتبعتها المشرع في جرائم الرشوة والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأعضاء البشرية، وفي النهاية اتضح الدور المهم الذى يلعبه التعاون الدولى فى مكافحة جرائم خطف الأطفال، الذى يتمثل فى ضرورة عمل اتفاقيات بين الدول لضبط المجرمين وتسليمهم، مع أهمية تفعيل الاتفاقيات الدولية لحماية الأطفال، كما أن الإبلاغ عن أن الأنشطة الدولية فى جرائم خطف الأطفال وتتبع مرتكبيها يمكن أن يسهم فى تدويل مكافحة جرائم خطف الأطفال وعدم اقتنارها على المكافحة الوطنية.

المحور الخامس: التحليل الاجتماعى لجرائم خطف الأطفال من منظور أسر الضحايا

اهتم هذا الجزء بالتحليل لرؤى أسر الأطفال ضحايا جريمة الخطف المنوط بهم حماية الطفل من الوقوع فى برائن جريمة الخطف؛ وذلك من خلال تحليل كیفى وكمى لعدد ٤٩ مقابلة تم تطبيقها على تلك الأسر بهدف التعرف على الخصائص الاجتماعية للأطفال ضحايا جرائم الخطف، والتعرف على أبعاد ظاهرة خطف الأطفال من خلال الكشف عن العوامل المؤدية لتلك الجريمة، وأيضاً التعرف على طرق ووسائل الحماية للطفل داخل الأسرة.

وقد أسفرت النتائج عن أن عمر الطفل الضحية يلعب دوراً فى وقوع الجريمة ضده، خاصة إذا كان الطفل الضحية فى سن لا يستطيع معها أن يدرك ماهية الإجراءات الوقائية التى يجب اتخاذها

لمنع وقوعه فريسة للخطف، كما أسفرت النتائج عن أن أغلب الأطفال ضحايا الخطف من الذكور يقعون في الفئة العمرية من (٦ - ١٥) عامًا، كما أوضحت النتائج أن معظم الضحايا مستواهم التعليمي تراوح ما بين التعليم الابتدائي والإعدادي.

أوضحت النتائج أن ٧٣,٥٪ من الأطفال ضحايا الخطف لا يوجد سابق معرفة بينهم وبين الجاني على الإطلاق، وأن غالبية الأطفال ضحايا الخطف لم يعودوا إلى أهلهم ولم تتم معرفة الدافع لارتكاب جريمة الخطف ضدهم؛ في حين تبين أن ما يقرب من ٢٦,٥٪ من الأطفال الضحايا غالبيتهم لا يوجد سابق معرفة بالجاني ولكن تمكنت الأسر من معرفة الجاني والدافع لارتكاب جريمة الخطف؛ حيث تنوعت الدوافع والأسباب، فقد احتلت الدوافع المادية المرتبة الأولى كدافع للخطف، يأتي بعدها الاختلال الجنسي للجاني والاعتداء على الطفل باغتصابه وقتله، كما كان الانتقام أحد الدوافع لخطف الأطفال. وتأكدت صلة الجناة بالطفل الضحية المتمثلة في صلة الجيرة.

كما أسفرت النتائج عن أن بعض الحالات بنسبة ١٠,٢٪ تعرضوا للقتل جراء وقوع جريمة خطف ضدهم مما جعل الخسارة فادحة لأسر الضحايا، كما أن نسبة كبيرة من الأطفال المخطوفين محل الدراسة لم يعودوا إلى أسرهم إلى الآن، ولا تعرف الأسرة ما إذا كان كانوا أحياء أم أمواتًا.

المحور السادس: تأثير المارة المتفرجين في سياق جرائم خطف الأطفال

تمثل الظروف (الداخلية والخارجية) المحيطة بالمشكلات الحادثة في السياق العام (الشارع، الحديقة، مواقف السيارات، الأسواق، المولات والأسواق الكبيرة، أمام المدارس،... إلخ) أحد أكثر السياقات الباعثة للجرائم عامة، وخطف الأطفال على وجه الخصوص، خاصة إذا ارتبطت بتقديرات معرفية وسياقات لدى مقدم المساعدة وتفاعل عناصر كالدافعية، والظروف الاجتماعية في تنشيط قدرته على تقديم المساعدة، ويسعى هذا الجزء إلى عرض لتطبيق نموذج تقديم المساعدة عند رؤية عملية خطف الأطفال في تلك السياقات المذكورة والتي تتطلب تدخلًا بقدر ما لمنع الجريمة أو المساعدة في عدم التعرض بالإيذاء للأطفال في السياق العام، وما يرتبط بها من عناصر داخلية تخص من يفترض فيه تقديم المساعدة، وكذلك الظروف العامة والسياق العام لتقديم تلك المساعدة من الجمهور العام. ويشمل

هذا النموذج ستة أبعاد أو مستويات هي: (ملاحظة الحدث، تفسير الحدث، تحمل المسؤولية للمساعدة، قبول المسؤولية للمساعدة، كيفية التدخل، تنفيذ قرار التدخل).

أظهرت النتائج أن المظاهر التي تشكك في أن الطفل قد يكون مخطوفاً، كانت "عدم وجود شبه بين الطفل ومن معه، ونوم الطفل بشكل غريب كأنه متخدر، والصراخ الكثير للطفل".

كما جاءت النتائج المرتبطة بتطبيق هذا النموذج كالاتي: إشارة إلى أهم المناطق التي ينتشر فيها الخطف من وجهة نظر الجمهور العام جاءت على الترتيب: الأحياء القريبة من الصحراء، ثم تلك التي على أطراف المدن، ثم المناطق العشوائية، وأخيراً المناطق الريفية، والمناطق الراقية.

أما عن الظروف التي تسهل عملية الخطف فوجدت الدراسة أن أكثر الاستجابات تكراراً لدى الفئات الثلاث كانت على التوالي: زحمة الشوارع، انشغال الأهل في الأسواق والمولات، عدم وجود أمن كاف في المكان.

وفيما يتعلق بالمشاعر أو الانفعالات التي تنتاب الأفراد خلال الاستماع إلى جرائم خطف الأطفال، نجد أن الأشخاص الأكثر ميلاً للمساعدة قد حصلوا على درجات مرتفعة من مختلف المشاعر السلبية المرتبطة بعملية الخطف، وكانت أكثر المشاعر تكراراً بينهم؛ الشعور بعدم الأمان، والشعور بالخوف من خروج أبنائهم بمفردهم، والشعور بالحزن أو الأسى.

المحور السابع: حماية الأطفال كضحايا للجريمة بين الجزاء الجنائي ورؤية الجمهور العام لذلك الجراء

اهتم هذا المحور بتناول مدى الحماية الجنائية التي يوفرها المشرع للأطفال كضحايا لجرائم الخطف ورؤى الخبراء والجمهور العام حول الجزاءات التي يقرها المشرع حماية للطفل، وآراؤهم في تلك العقوبات وذلك في محورين أساسيين: الأول: الحماية الجنائية للأطفال كضحايا لجرائم الخطف، والثاني: رؤى الخبراء والجمهور العام حول الجزاءات الجنائية المقررة لحماية الطفل من الخطف.

وخلص هذا المحور إلى أن من الحلول الاستباقية في الجانب الاجتماعي المقررة لمواجهة جرائم خطف الأطفال باعتبارهم ضحية سهلة لهذا النمط من الجرائم هو القيام بترسيخ قيم العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وترقية برامج التربية والتعليم والثقافة، ومنع ونبذ كل مظاهر الظلم الاجتماعي،

وتفعيل دور المجتمع المدني والرقى به نحو التمدن والتحضر، ومحاربة كل مظاهر الاستهتار بالقيم والقوانين والأنظمة.

أما على الجانب الاقتصادى، فيجب استغلال الطاقات وتوظيفها فى مجالات التنمية، واستثمارها فى تطوير المجتمع، وذلك بتوفير فرص عمل لكل شاب قادر على العمل، وإيجاد أنظمة تكافل وتضامن اجتماعى للحالات التى تحددها التشريعات والأنظمة.

ويؤكد هذا المحور أيضاً على أن مجابهة الجريمة لا تتم بالأساليب العقابية التقليدية التى تعتمد بالأساس على التشديد فقط، سواء التوسع فى التجريم أو تغليظ العقوبات تلك الطرق التى أصبحت محل نقد من العديد من الفقهاء والمطبقين لقواعد القانون الجنائى، فالتركيز على القانون الجنائى لم يعد كافياً وإنما أصبحت السياسة الجنائية المعاصرة تعتمد على السياسة الاجتماعية، فهى جزء لا يتجزأ من مواجهة الإجرام.

ومن مجمل ما تمت دراسته استطاعت الدراسة الحالية الخروج بملاح عامة لاستراتيجية مستقبلية للعمل الجاد على مكافحة جرائم خطف الأطفال من النواحي كافة، سواء الاجتماعية أو النفسية أو القانونية أو غيرها من الأبعاد ذات الصلة بها وتتمثل هذه الملاح العامة فى الآتى:

- العمل على توفير البيانات والتحقيقات التى أجرتها الجهات المختصة للدراسة من قبل خبراء علم النفس، والاجتماع، والإجرام لتشكيل صورة واقعية لتنميط الجريمة كما تحدث فى مصر.
- مراعاة خصوصية حماية الطفولة بعمل آلية إنذار مبكر لها حرية التصرف والتحرك فى الاتجاهات المختلفة ولها التخويلات اللازمة للتحقيق والبحث فيما يخص خطف الأطفال، وذلك لسرعة التعامل مع الحدث؛ حيث أثبتت النتائج أنه كلما كانت التحركات المضادة للجريمة فى الساعات القليلة بعد الإعلان عن الاختفاء كان الكشف عن الجريمة ناجحاً، وتزداد احتمالية عودة الطفل لأهله.
- العمل على إيجاد آلية رسمية جديدة، أو تفعيل وتشبيك الهيئات الموجودة للتعامل الجدى والمتخصص مع تأهيل الحالات العائدة.

- رفع مستوى وعى الأسرة بمخاطر جريمة خطف الأطفال وأنماطها وأساليبها وأماكن انتشارها، وذلك من خلال بث رسائل إعلامية تتبناها الدولة فى جميع القنوات الرسمية، والفضائية، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعى لتجنب الوقوع فريسة لجريمة خطف الأطفال.
- عمل تنميط جنائى واضح لجريمة خطف الأطفال بالإحصاءات الجنائية لتأثيرها على مستقبل فئات كثيرة، وعدم ربطها بجريمة الخطف العام؛ حيث لا تتبين لنا حدود ما ينطبق على خطف الأطفال لارتباطها بجرائم أخرى، بالإضافة إلى عمل تحديرات زمنية محددة، ومكانية فى تنميط الجريمة.
- العمل على تدريب كوادر إنفاذ القانون على التعامل الكفاء مع قضايا خطف الأطفال، والاستخدام الأمثل لتنميط الجرائم والمسح الجغرافى للجرائم، والتعامل الدقيق مع معطيات مسرح الجريمة للحفاظ على أدلة الاتهام من التلف.
- بناء قاعدة بيانات متكاملة للتعامل مع قضايا خطف الأطفال لترشيد اتخاذ القرار المناسب بالسرعة المناسبة فى التوقيت الملائم تفادياً للخسارة الكبيرة فى الأرواح.
- التكتيف الأمنى فى الشوارع والأماكن المزدحمة وزيادة عدد الدوريات الأمنية خاصة أمام المدارس والمولات والحدائق العامة وغيرها من الأماكن التى تنتشر فيها جرائم خطف الأطفال.
- تنفيذ أقصى العقوبات وسرعة تنفيذها بحق الأشخاص الذين يقومون بارتكاب جريمة خطف الأطفال لتحقيق الردع العام والخاص.
- أهمية توعية الأسرة بحماية أبنائها، خاصة عند الخروج للأماكن المزدحمة وعدم ترك الأطفال بمفردهم، بالإضافة إلى توعيتهم، خاصة عند التعامل مع الغرباء.
- توجيه اهتمام المدارس بتوعية التلاميذ، وعمل تدريبات تهدف إلى الدفاع عن النفس وكيفية التصرف فى حالة التعرض لجرائم الخطف.
- عمل برامج توعية للأسر والأطفال من المؤسسات المعنية بالطفل مثل المجلس القومى للطفولة والأمومة والجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الطفل.
- ضرورة الاهتمام بالشباب وتوفير فرص عمل لهم، ورفع مستوى دخل الفرد والقضاء على البطالة من أجل الوقاية من الوقوع فى الجريمة.

- التوسع فى ضم فئات اجتماعية أوسع لشبكة الحماية الاجتماعية، خاصة الفئات الفقيرة والمهمشة.
- رفع مستوى وعى الأسرة بمخاطر جريمة خطف الأطفال وأنماطها وأسبابها وأماكن انتشارها، وذلك من خلال بث رسائل إعلامية تنتبهاها الدولة فى جميع القنوات الرسمية والفضائية، ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعى وذلك لتجنب الوقوع فريسة لجريمة خطف الأطفال.
- ضرورة أن يتلقى رجال الشرطة وموظفو الخدمة الاجتماعية لحماية الطفل التدريب المستمر والمناسب لتوعيتهم باحتياجات ومشكلات الأطفال الضحايا، ولتحسين مهاراتهم المهنية فى أساليب مساعدة الضحايا، وتخفيف المعاناة عنهم بمساندتهم وحل مشكلاتهم والعمل على إيجاد الطفل المخطوف.
- ضرورة إيجاد آلية تنسيق بين مؤسسات الدولة المعنية بالحماية كوزارة التضامن الاجتماعى، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، والمؤسسة الأمنية من ناحية. ومؤسسات العمل المدنى من ناحية أخرى، لأن هذا التنسيق هو السبيل الوحيد لتحقيق مشاركة مجتمعية فعالة من خلال خطط واضحة الأهداف.
- عمل خط ساخن لتلقى البلاغات المتعلقة بتغيب أو خطف الأطفال، وكذلك عمل قاعدة بيانات خاصة بالحمض النووى لكل طفل فى مصر، وربطها ببيانات أسرته، لسهولة الوصول لأسر المخطوفين أو التائهين بعد العثور عليهم.
- العمل على تخصيص أخصائيين نفسيين واجتماعيين لمتابعة الأطفال والشباب المترادين للنادى ومراكز الشباب، وتنظيم قوافل وبرامج لتوعيتهم بها، وكذلك الاهتمام بتوفير كاميرات مراقبة، وأمن وحراسة كافية لحماية الأطفال المترددين عليها.
- التنسيق بين وزارة التضامن الاجتماعى والمجلس القومى للطفولة والأمومة، ووضع برامج أكثر توسعاً تستهدف توفير برامج إجبارية لتوعية الأسر قبل استقبالهم للمولود الأول بكيفية حماية أولادهم، والحفاظ عليهم، ومساندة الأسر التى تتعرض لتغيب أحد أطفالها نفسياً واقتصادياً.
- التنسيق بين دور الرعاية المختلفة، ولتكن هناك جهة تابعة لوزارة التضامن الاجتماعى، تكون بمثابة قاعدة بيانات يتم تزويدها بصور لكل الأطفال التى يتم استقبالهم فى هذه الدور، وملابس العثر

عليهم، وأوصافهم، لمساعدة الأسر فى الوصول لأطفالهم المخطوفين حال العثور عليهم من قبل الشرطة أو المواطنين؛ حيث إنه من فى كثير من الأحيان ينتهى المطاف بالطفل التائه أو المخطوف حال العثور عليه بإيداعه فى إحدى هذه الدور، وقد تكون فى محافظة غير المحافظة التى تقيم بها الأسرة، وهو إجراء يخفف العبء على الأسر، ويساعد على لم شملها.

- تنمية الوعى الأمنى لدى الجمهور وذلك فى اتجاه أربعة محاور وهى: عدم تحفيز وتشجيع المجرمين على القيام بجرائمهم مثل التبجح بالثراء والتظاهر بالأشياء المغرية والنفيسة، وإيجاد الظروف الملائمة لإحداث تعاون نزيه بين الجمهور وجهاز الأمن مبنى على الثقة لا على الاحتراس والريبة.
- مناشدة السلطات الأمنية التحرك الفورى عند الإبلاغ عن جرائم خطف الأطفال وعدم الانتظار ٢٤ ساعة؛ لأن ذلك مجرد تعليمات إدارية وليس لها نص قانونى ينظمها؛ حتى لا يتم طمس معالم الجريمة وهروب المجرمين.
- تهييب الدراسة الحالية بالمشرع المصرى إمكانية تغليظ العقوبة على من يتسبب فى تعريض الطفل للخطر، خاصة إذا كان هذا الخطر فى وقوع الطفل ضحية لجريمة الخطف الواردة بالمادة (٩٦) من قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته.
- مناشدة المشرع المصرى تعديل المادة رقم (٢٨٣) من قانون العقوبات وتغليظ العقوبة على كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو بدله بأخر أو عزاه زوراً إلى غير أى من والديه، خاصة إذا ما تم الوضع فى الاعتبار سهولة ارتكاب تلك الصور من جريمة خطف الأطفال حديثى العهد.
- تؤكد الدراسة أهمية وحتمية صدور قانون حماية المبلغين والشهود، مع ضرورة تسهيل الإجراءات القانونية والقضائية والشرطية للإبلاغ عن جرائم خطف الأطفال من أجل بسط مزيد من الحماية على المواطنين، وكذلك المساهمة فى زيادة المشاركة المجتمعية فى الحد من ارتكاب الجريمة.
- مناشدة المشرع المصرى إعادة النظر فى فلسفة العقوبات المقررة لمرتكبى جرائم خطف الأطفال ومدى إمكانية الاهتداء ببعض القوانين المشابهة فى التنظيم العقابى المصرى مثل جرائم الرشوة، والاتجار بالأعضاء البشرية، والهجرة غير الشرعية، خاصة فيما يتعلق بإعفاء مرتكبى جرائم خطف

الأطفال من العقوبة المقررة أو تخفيفها قدر المستطاع، شريطة أن يقوم المتهم بإعادة الطفل إلى نويه، أو تسليمه للسلطات العامة، وأن يقوم بمساعدة السلطات بالإبلاغ عن باقى المجرمين فى هذه الجرائم.

- ضرورة زيادة التعاون الدولى فى تسليم المجرمين فى جرائم خطف الأطفال المهريين خارج الحدود، وعقد اتفاقيات ثنائية تعضد هذه الإجراءات وتبادل العقوبات حول أنشطة المجرمين والعصابات الإجرامية المتخصصة فى هذه الجرائم، مع العمل على تفعيل دور الإنترنت فى هذا الصدد.